٢٣

٧٢ مسألة
في الحديثِ النبَوِيّ

تأليف

سُلطانُ بنُ عبدِ اللهِ العُمَرِيّ

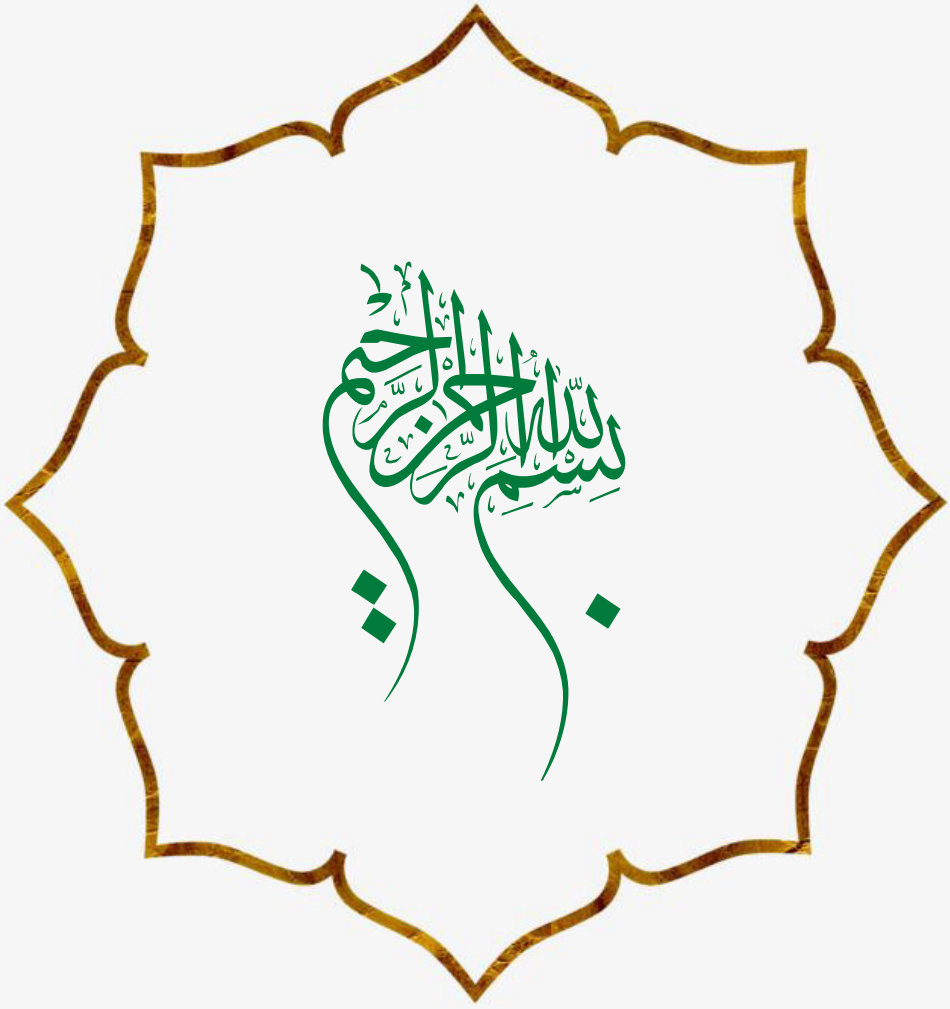
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدِّمة

الحمدُ للهِ والصلاةُ والسلامُ علَى رسولِ اللهِ، أمَّا بعد.

فإنَّ مِنْ أشـرَفِ العلوم عِلْمَ الحديثِ النبويِّ؛ لأنَّهُ يتحـدَّثُ عـنْ كلِّ مَا يتعلَّـقُ بالنبـيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أقوالٍ وأعمَالٍ وصفَاتٍ.

وقدِ اعتَنَى العلمَاءُ قديمـًا وحديثـًا بالكِتَابَةِ فيه، وهذَا العِلْمُ تحيطُ بِهِ عِدَّةُ مسائِلَ مهمَّةٍ، وقدْ حاولْتُ فِي هذِهِ الرسَالَةِ التذكيرَ بأهَمِّ تلكَ المسَائِلِ منْ وجهَةِ نَظَرِي.

نسأَلُ اللهَ أَنْ ينفَعَ بهذِهِ الرسَالَةِ، وأَنْ يجعَلَها مفيدَةً فِي فهْمِ وتقرِيبِ سُنّةِ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

١

عِلْـمُ الحديـثِ هـوَ: علْـمٌ يعتنِـي بأقـوَالِ النبـيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأفعالِـهِ وتقريرَاتِـهِ وصِفَاتِـهِ الخَلْقيَّـةِ والخُلُقية.

٢

علْمُ الحديثِ لَهُ عدَّةُ أسمَاءٍ، فمنْهَا «السُنَّةُ، الأَثَرُ»، وسيكونُ لفظُ السُنَّةِ والحديثِ أكثرَ مَا نتكلّمُ عنْهُ فِي هذِهِ الرسالَةِ، لأَنَّهُ أكثرُ شهرَةً لهَذَا العِلْم.

٣

بعضُ الناسِ يقولُونَ نحنُ لا نُؤْمِنُ إلا بالقرْآنِ فقط، ويرفُضُونَ الاحتجَاجَ بالسُّنَّةِ النبويَّةِ، ويمْكِنُ الرَّدُّ علَى هؤلاءِ مِنْ وُجُوهٍ:

١. **أنَّ اللهَ أمَرَنَا في القرآنِ بطاعَةِ الرسولِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **في مواضِعَ تَصِلُ إلى نحوِ ٣٠ موضِعًا،** ومنهَا قَوْلُهُ تعالَى ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [سورة النور: آية ٥٦]، وقالَ تَعَالَى ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟﴾ [سورة النور: آية ٥٤]، وقالَ تعالَى ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [سورة الحشر: آية ٧] فَهَذِهِ الآيَاتُ تُؤَكِّدُ علَى وجوبِ

طَاعَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فكيفَ نطيعُهُ إذَا رفضْنَا سُنَّتَهُ التِي نَقَلَها الصحَابَةُ عنْهُ؟

٢. أَنَّ اللهَ تعَالَى أخبرَنَا بِأَنَّ مَا جَاءَ بِهِ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هـوَ وَحْيٌ مِنْهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، قَالَ تعَالَى ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ [سـورة النجم: الآيات ٣-٤]، وفِـي الحَدِيـثِ «أَلَا إِنِّي أوتيـتُ القرءانَ ومِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا يوشِكُ رَجُلٌ شبْعَان علَى أريكَتِهِ يقـولُ عليكُمْ بِهَذا القـرآنِ فَمَا وجدْتُـمْ فيهِ مِنْ حَلالٍ فأَحِلُّوهُ ومَا وجدْتُمْ فيهِ مِنْ حرَامٍ فَحَرِّمُوه وإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُـولُ اللهِ كَمَا حَرَّمَ اللهُ» رواهُ أبو داودَ وابنُ ماجَه بسنَدٍ صحيحٍ.

٣. **أنَّ القرآنَ مليءٌ بالأحكامِ والآدَابِ العَامَّةِ التِي لَا يمكِنُكَ القيامُ بهَا إلَّا بالرجُوعِ لسُنَّةِ النبيِّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مِثْلَ: الصلاةِ، فَقَدْ أمَرَنَا اللهُ بها فِي عِدَّةِ آياتٍ ولكنْ لَمْ يُبَيِّنِ اللهُ كيفيَّةَ الصلاةِ مِنْ ناحِيَةِ عَدَدِ ركعاتِهَا وأوقَاتِهَا وأحكَامِهَا التفصيليَّةِ، فكيفَ سنَعْرِفُ ذلكَ إلا بالرجوعِ لِسُنَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التِي وَضَّحَتْ كُلَّ ذلك، وقُلْ مِثْلَ ذلكَ فِي الصيَامِ والزَّكَاةِ والحَجِّ وغيرِهَا مِنَ الآدَابِ الإسلامِيَّةِ.

﴿ ٤ ﴾

لمَّا كَانَتِ السُّـنَّةُ هِيَ الحِصْنُ الحصينُ لهَذَا الدِينِ فَقَـدْ حَاوَلَ الأعـدَاءُ الطعْنَ فيهَا بشـتَّى المجَالَاتِ، ولكنْ وقَفَ العلمَاءُ فِي وجهِ تِلْكَ الهجماتِ ودافَعُوا عَنِ السُنَّةِ وردُّوا عَلَى كُلِّ الشُّبُهَاتِ.

﴿ ٥ ﴾

منْ عَلامَـةِ التوفِيقِ أنْ تكُـونَ مِنَ المتبِعِينَ للسُـنَّةِ فِـي العقِيدَةِ والقولِ والعَمَلِ والأخـلاقِ، وهَكَذَا كَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وسـارَ التَّابِعُـونَ لَهُمْ علَى ذلـكَ، وأمَّـا الاقتِصَـارُ علَـى الاتِّبَـاعِ فِـي العقِيدَةِ، والمخَالَفَةُ فِي الأخلاقِ فليسَ مِنْ مَنْهَجِ السَّلَفِ.

﴿ ٦ ﴾

مِنْ مظَاهِرِ هجْرِ السُّـنَّةِ: رفـضُ الأحاديثِ الثابتَةِ، بِحُجَّـةِ مخَالَفَةِ العقْـلِ أَوْ أَنَّهَا لا تُنَاسِـبُ الوَاقِعَ، أو بتأويلِهَا بِمَعَانٍ مُنْحَرِفَةٍ.

والـرَّدُّ عليهِـمْ بأَنَّهَا وَحْيٌ مِـنَ اللهِ، والـذِي خَلَقَ الحَيَاةَ يَعْلَـمُ مَا يَكُونُ فيهَا فأنزَلَ هـذَا الوحْيَ الذِي يَصْلُحُ لـكلِّ نواحِي الحيَـاةِ المتجَدِّدَةِ، قـالَ تَعَالَى ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [سورة الملك: آية ١٤].

قالَ الإمَـامُ مَالِكٌ: أكُلَّمَـا جَاءَنَا رَجُـلٌ أجْدَلُ مِنْ رَجُلٍ تركْنَا مَا نزَلَ بِهِ جبريلُ علَى نبيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٧

السُنَّةُ قَدْ تَضْعُفُ فِي بعْضِ الأزمِنَةِ ولكنَّهَا لَا تَمُوتُ بَلْ يَحْفَظُهَا اللهُ ويحفَظُ أهلَهَا، وأمَّا البِدَعُ ودولُهَا فَلَوْ قَامَتْ فِـي زَمَنٍ فَإِنَّهَا لَا تبقَى بَـلْ تختَفِي، وانظُرْ فِي حَـالِ أئِمَّةِ البِدَعِ ماتُـوا واختَفَتْ سِـيَرُهُمْ، وأَمَّا أئمَّةُ السُـنَّةِ فأبْقَى اللهُ ذِكْرَهُمْ، كَأَحمَدَ وابنِ تيميةَ رحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى.

٨

علَى اختَـلافِ الفِـرَقِ والمَذَاهِبِ البَاطِلَـةِ، فإِنَّهُمْ مشـتَرِكُونَ فِـي إنكارِهِمْ للسُـنَّةِ، أصـلاً أَوْ فهْمـاً أَوْ تأوِيلاً أَوْ وضْعـاً وتَحْرِيفـاً.

٩

الفَرْقُ بينَ القُرْآنِ والسُنَّة:

١. القُـرْآنُ كُلُّـهُ كَلَامُ اللهِ، وأمَّـا السُـنَّةُ فمنْـهُ كلامُ اللهِ كالحَدِيـث القُدسِـيِّ، ومنـهُ قولُ الرسُـولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومنْهُ قـولُ الصحَابَةِ فِي نَقْلِ فعْلِ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٢. القُرْآنُ مُتعَبَّدٌ بتِلَاوَتِهِ فِي الصَّلَاةِ.

٣. القُرْآنُ كلُّهُ منقُولٌ بالتَوَاتُرِ.

٤. تلزَمُ الطَّهَارَةُ لمسِّ المصْحَفِ.

٥. القرآنُ يُرتَّلُ ويُتَغَنَّى بتِلَاوَتِهِ.

٦. القُرْآنُ لا يُقْرَأُ بالمَعْنَى.

١٠

منْ فَضْلِ علْمِ الحَدِيثِ:

١. أنَّ طَالِبَ هـذَا العِلْـمِ يُكْثِرُ مِـنَ الصَّـلَاةِ عَلَى النَّبِـيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِكَثْرَةِ ما يقـرَأُ أو يحفَظُ مِنَ الأحاديث.

٢. وَرَدَ في الحديـثِ «نَضَّرَ اللهُ امرَأً سَـمِعَ مِنَّا مقالَةً فَحَفِظَهَا» حديثٌ صحيحٌ أخرجَهُ أصحَابُ السُّنَن.

قـالَ أهلُ العِلْمِ: هَـذَا الحديثُ يَـدُلُّ عَلَى فضْلِ العِنَايَـةِ بِعِلْمِ الحديثِ وَسَـمَاعِهِ وحفظِهِ؛ وذلكَ لأنَّ الرسـولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَـا بالنُّضْـرَةِ لمَـنْ حَرِصَ عَلَى سماعِ الحديثِ وحِفْظِهِ، ولِهَذَا قَالَ

بعضُهُمْ: لا تَرَى طالِبَ الحديثِ إلا وعَلَى وجهِهِ نضَارَةٌ بِبَرَكَةِ دعاءِ الرسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَه.

٣. **قُوَّةُ الحجَّةِ عنْدَ الاستدلالِ فِي الفَتْوَى أَوِ الحِوَارِ مَعَ الآخَرِينَ**، لأنَّ الحديثَ حُجَّةٌ بنفسِهِ فِي الشرِيعَةِ.

١١

قَدْ تَشْعُرُ بالغُرْبَةِ فِي بعضِ الأزمِنَةِ بِسَبَبِ غيابِ النَّاسِ عنِ العِلْمِ الشرْعِيِّ «الكتابُ والسنَّةُ» وانشغالِهِمْ بمواقِعِ التواصُلِ أو بالدنيا، فحينَهَا لا تَقْلَقْ ولا تحْزَنْ، واستَشْعِرْ مرافَقَتَكَ للرعيلِ الأَولِ مِنَ الصحَابَةِ والتابِعِينَ الذينَ عاشُوا مَعَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ فِي كلِّ تفاصِيلِ حيَاتِهِمْ.

﴿ ١٢ ﴾

قـالَ ابـنُ تيميَـةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: القائِمُـونَ بِحِفْـظِ العِلْمِ المـوروثِ عَنْ رسـولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحافظُونَ لَهُ مِنَ الزيَادَةِ والنُّقْصَانِ همْ مِنْ أعظَمِ أولياءِ اللهِ المتقينَ وحزْبِهِ المفلِحينَ.

﴿ ١٣ ﴾

وقـالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أهلُ الحَدِيثِ ليسـوا مجَرَّدَ حفظَتِهِ والمقتصِرينَ عَلَى سـمَاعِهِ وكِتَابَتِهِ، بَلْ نَعْنِي بِهِمْ كُلَّ مَـنْ كَانَ أحَقَّ بحِفْظِهِ ومعرفَتِـهِ وفهمِهِ ظاهِراً وباطِنًا واتِّبَاعِهِ ظاهراً وباطنـاً.

١٤

عِلْـمُ الحديثِ مثلُ بقيـةِ العلومِ، فيـهِ المعلومَاتُ المهِمَّةُ جـداً وفيهِ مَا يُعْتَبَرُ مِنْ فضـولِ العِلْمِ، ولِهَذَا ينبغِـي لطَالِـبِ العلْـمِ العنَايَـةُ بالمهِمَّاتِ فيـهِ، وألَّا ينشَغِلَ بغيرِ المُهِمّ.

١٥

مِنْ أسـبَابِ حفظِ الحديثِ وفَهْمِـهِ أَنْ تكونَ هنَاكَ مُذَاكَرَةٌ بينَ الطُّلَّابِ المشتَغِلينَ فيهِ، قالَ أنسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كنَّا نكونُ عندَ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فنسمَعُ مِنْهُ الحديثَ فإذَا قُمْنَـا تذاكرْنَاهُ فيمَا بينَنَا حتَّـى نحفَظَهُ، وقدْ كانَ هذَا منهَجَ كثيرٍ مِنَ العُلمَاءِ.

١٦

قالَ بَعْضُ السـلَفِ: القُـرْآنُ أحوجُ إلَى السـنَّةِ مِنَ السنَّةِ للقُرْآنِ.

قُلْتُ: والمَعْنَى أنَّ السُنَّةَ تفَسِّرُ القرآنَ وتبيِّنُهُ وتوضِّحُ معانِيَهُ، فالقُرْآنُ يحتاجُ إلَى السُنَّةِ أكثرَ مِنْ حاجَةِ السُنَّةِ إلَى القرآنِ، لأَنَّ السُنَّةَ واضحَةُ المعانِي والعبارَاتِ في الغَالِبِ ولا تحتاجُ إلَى أَنْ يوضِّحَهَا القُرْآنُ.

١٧

اعتَنَى علمَاءُ الحديثِ بِـكُلِّ تفاصِيلِ الحدِيثِ مِنْ نَاحِيَةِ السنَدِ وَمِنْ نَاحِيَةِ المَتْنِ.

١٨

سـنَدُ الحَدِيثِ هوَ سلسِـلَةُ الرجَالِ الذيـنَ يروُونَ الحَدِيثَ ابتداءً مِنَ الإمَامِ الذِي صنَّفَ كتابَ الحديثِ كالبُخَـارِيِّ مثـلاً وَحَتَّى يصـلَ إلَـى الصحَابِيِّ الذِي رَوَى الحَدِيثَ.

١٩

متْنُ الحدِيثِ هُـوَ النَصُّ الذِي ينْقُلُهُ الصحَابِيُّ عَنِ النَّبِـيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومثالُـهُ عَـنْ عُمَـرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قـالَ: سـمِعْتُ النبـيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقـولُ: «**إنَّمَـا الأعمَـالُ بالنِيَّاتِ**» فالمَتْنُ هوَ «**إنَّمَا الأعمَالُ بالنِيَّاتِ**».

٢٠

مِنْ جهُودِ العُلَماءِ فِي سَنَدِ الحدِيثِ هُوَ البحْثُ عَنِ الرَّاوِي الذي يكونُ في السَّنَد مِنْ نَاحِيَةِ «اسمِهِ، ومدى حِفْظِـهِ، وعقيدَتِـهِ، وأخلاقِـهِ، وهلِ الْتَقَـى بالراوي الذي نَقَـلَ عَنْهُ، وتفاصيـلَ أُخْرَى» وهذَا مَا يُسـمَّى بِعِلْمِ الجـرحِ والتعديلِ، ولَهُ عِـدَّةُ قواعِدَ وضوابِطَ، وفيـهِ عِـدَّةُ مؤَلَّفَـاتٍ، وكُلُّ ذلِـكَ حتَّى يتأكَّـدُوا أَنَّ الـراوِيَ صادِقٌ وحافِظٌ لذَلِـكَ الحديثِ الذِي يرويهِ عَنِ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٢١

وأمَّا عِنَايَتُهُمْ بِمَتْنِ الحديثِ فيدْخُلُ فِي ذَلِكَ «بيانُ مَعْنَى الحَدِيثِ، والأحكامُ المستنبَطَةُ مِنْهُ، وَهَلْ هو منسُوخٌ أَمْ لا، وَهَلْ هوَ عامٌّ أَوْ مُطْلَقٌ أَوْ مُقَيَّدٌ، وهل هنَاكَ حديثٌ قَدْ يُعَارِضُهُ فِي الظَّاهِرِ ليجْمَعُوا بينَهُمَا وفْقَ قواعِدَ علمِيَّةٍ دقيقَةٍ» وتفَاصيلُ أخرى تؤكِّدُ عنَايَةَ العلمَاءِ بالكَلامِ المَرْوِيِّ عَنِ النَبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٢٢

بعْضُ الناسِ يُشَكِّكُ فِي روايَةِ بَعْضِ الصحَابَةِ للحَدِيثِ ويتساءَلُ كَيْفَ يحفَظُونَ مِئَاتِ الأحَاديثِ ولَمْ يكُنْ عِنْدَهُمْ وسائِلُ للكتَابَةِ أَوْ للحِفْظِ مثلَ

عصرِنَا هذا، والرَّدُّ على هؤلاءِ مِنْ وُجُوهٍ:

١. **أَنَّ الصَّحَابَـةَ عِنْدَهُـمْ حفْـظٌ بالفِطْـرَةِ**، وهـذَا مَعْـرُوفٌ عِنْـدَ العَـرَبِ قبـلَ الإسـلاَمِ، وجَاءَ الإسلامُ وزَكَّاهُمْ بالدِّين.

٢. **أَنَّ اللهَ مَنَحَهُمْ تِلْكَ الحَافِظَةَ والفهمَ لِكَيْ يحفَظَ شـريعَتَهُ**، كمَا قالَ تَعَالَى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [سـورة الحجـر: آيـة ٩] ومِـنْ حِفْـظِ اللهِ للشـريعَةِ أنْ يهيِّئَ لَهَا ذلـكَ، ومِنهَا قـوةُ حفْظِ الصحَابَةِ للكتَابِ والسُـنَّة وأمانَتُهُمْ فِي النَّقْلِ والروايَةِ لِمَنْ بَعَدَهُمْ.

٣. **أَنَّ الصحَابَةَ كانَ فيهِـمْ مَنْ يكتُبُ الحديثَ** مِثلَ عبدِاللهِ بْنِ عمرو وغيرِهِ، وكانَ النبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

يأمُـرُ بِكَتابَةِ الحديثِ لبَعْضِ مَنْ يسْـأَلُهُ، وكانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يكتُـبُ لبعْـضِ الأُمَـرَاءِ شـيئًا منْ ذلِكَ، كمَا كَتَبَ لعمرو بْنِ حزمٍ فِي اليَمَنِ.

٤. **أنَّ بعْـضَ الصحَابَةِ أعطَـاهُ اللهُ كرَامَةً عجيبَةً فِي الحفْظِ** مِثْلَ أبي هريرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَدْ دَعَا لَهُ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالحِفْـظِ، ومِنْهُـمُ ابنُ عبَـاسٍ فَقَدْ دَعَا لَهُ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِفهـمِ الكتَابِ والفقْهِ فِي الدينِ.

٢٣

اعتَنَى علمَاءُ الحَدِيثِ بالتَأليفِ في جمْعِ الأحادِيثِ فِي كتابٍ واحِدٍ، وقدْ بَدَأَ ذلكَ فِي عهدِ التابعِينَ، فقَدْ أَمَـرَ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ بكتَابَـةِ الحدِيثِ، وكانَ أَوَّلُ

مَنْ جَمَعَ الأحادِيثَ هُوَ الإمَامُ الزُّهْرِي، المُتَوَفَّى سنَّةَ ١٢٤هـ.

ثمَّ تَطَوَّرَ التَّأْلِيفُ ليكونَ فِي الأحَادِيثِ التِي عِنْدَ كُلِّ عالِمٍ ليجْمَعَ أحاديثَهُ في كتَابٍ وَاحِدٍ.

ثمَّ تطَوَّرَ التأليفُ ليكونَ فِي مجموعَةٍ مِنَ الأحَادِيثِ، وكلُّ عَالِمٍ يؤلِّفُ عَلَى منهَجٍ معَيَّنٍ، مثلَ مُوطَّأِ مَالِكٍ، ومسنَدِ أحمَدَ وغيرِهِم.

ثمَّ تطَوَّرَ التَّأليفُ ليكُونَ فِي الأحَادِيثِ الصحيحَةِ فقط، مثلَ البخارِيِّ ومسلِمٍ، وكلُّ ذلكَ كَانَ فِي عهدِ تابِعِي التابِعِين.

٢٤

كانَ المُجْتَمَعُ في عهْدِ التابِعينَ وبعدَهُمْ مليئًا بطُلابِ الحدِيثِ، وقَدْ كانَ المجْلِسُ الواحِدُ للعَالِمِ يجلِسُ فيهِ نَحْوَ خمسةِ آلافِ طالِبٍ يكتُبُونَ ويتعلَّمُونَ مِنَ الشيوخِ، وكَانَ أغْلَبُ هؤلاءِ علمَاءً لديهِمْ تميزٌ فِي العِلْمِ والحفْظِ والإتقَانِ والعِبَادَةِ والزُّهْدِ وغيرِهَا مِنَ الصِّفَاتِ الجميلَةِ، ومنهمْ «أحمدُ بنُ حنْبَلَ، البخَارِيُّ، مسلِمٌ، سفيانُ الثَّوْرِي» وغيرُهُمْ مِنْ مئَاتِ العُلَماءِ الذينَ كانت لهمْ بصمَةٌ فِي العِنَايَةِ بالحَدِيثِ.

٢٥

كانَ السَّـلَفُ يـرونَ أَنَّ الكَلَامَ فِي الـرُّوَاةِ لَيْسَ مِنَ الغَيْبَةِ، بلْ إنَّهُمْ يرونَ ذَلِكَ واجبًا لتمييزِ حديثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حتَّى لا يروِيَ الرجُلُ أحادِيثَ مكذُوبَةً، ثم تنْتَشِرُ عِنْدَ الناسِ، ويعْمَلُ بهَا النَّاسُ فِي عقَائِدِهِمْ وعبَادَاتِهِمْ وأخْلَاقِهِمْ.

٢٦

فِي زَمَـنِ التابِعِينَ ظَهَرَتْ بعضُ البِـدَعِ، وهكَذَا فِي الزَّمَنِ الذي بعْدَهُمْ، وَنَتَجَ مِنْ خلالِهَا ظُهُورُ الأحَادِيثِ الضعيفَةِ والمَوْضُوعَةِ، وتصدَّى لها علمَاءُ الحديثِ مِنْ خِلَالِ نَقْدِ الرُّوَاةِ، ونَقْدِ المَتْنِ.

﴿ ٢٧ ﴾

كانَ السَّـلَفُ يرحَلونَ فِي طَلَبِ الحدِيثِ، فيسَـافِرُ الوَاحِدُ لعدَّةِ بِلَادٍ ليسـمَعَ مِنَ الشـيوخِ ويتَعَلَّمَ مِنْهُمُ الأحادِيثِ، وكُلُّ ذلكَ لأجلِ ضبْطِ الحديثِ وروايَتِهِ مِنْ أهلِهِ العارِفِينَ بِهِ، ثُمَّ كتَابَةِ ذَلِك، ثم تعليمِهِ للنَّاسِ، أوْ جمعِ ذلكَ فِي كتَابٍ.

﴿ ٢٨ ﴾

الأحَادِيثُ التِي فِي كُتُبِ السُنَّةِ تنقَسِمُ إلَى:

١. مُتَواتِرٍ.

٢. وآحَادٍ.

٢٩

المتواتِـرُ هُوَ مَـا رَوَاهُ جَمْعٌ عَنْ جمْعٍ يسـتحِيلُ أَنْ يتفِقُـوا علَى الكَذِبِ، مِنْ أوَّلِ الإسـنَادِ إلَى آخِرِهِ وأنْ يستَنِدُوا لأَمْرٍ محسُوسٍ، ومِنْ أمثلَتِه: أحادِيثُ مَسحِ الخُفَّيْنِ، ورَفْعِ اليَدَيْنِ فِي الدُّعاءِ، وغيرِهَا.

٣٠

والآحَادُ هُوَ مَا لَيْسَ بِمُتَوَاتِرٍ، يعنِي قَدْ يرويهِ وَاحِدٌ عَنْ واحِدٍ حتَّى نهَايَةِ السَّـنَدِ، أَوْ يرويهِ اثنَانِ عَنِ اثنَانِ حتَّى نهَايَةِ السـنَدِ، وهناكَ تفاصِيلُ أخرَى تجِدُهَا فِي كُتُبِ المُصْطَلَحِ.

٣١

بعْضُ أهْـلِ البِـدَعِ لَا يقبَلُونَ بِحَدِيـثِ الآحَادِ فِي بـابِ العَقَائِدِ، ويطعَنُـونَ فِيهِ، وهَذَا مخَالِـفٌ لمنْهَجِ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ، ومِنْ أدلَّةِ حُجّيَّةِ خَبَرِ الآحَادِ:

١. أنَّ النبِـيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانَ يُرسِـلُ الواحِـدَ مِـنَ الصَحَابَةِ ليُعلِّمَ النَّاسَ الدينَ.

٢. وكانَ يرسِلُ الواحِدَ للأُمَراءِ فِي البُلدانِ الأُخْرَى.

٣. أنَّ قِصَّـةَ تحويلِ القِبْلَةِ التِي وقعَتْ فِي مَكَّةَ إنمَا كانَتْ عَنْ طريقِ رجلٍ واحِدٍ سَمِعَ الحديثَ مِنَ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ ذهبَ إلَى النَّاسِ وأخبَرَهُمْ بتحويلِ القِبْلَةِ، فاستجَابُوا له مبَاشَرَةً.

٣٢

الحديثُ القُدُسِيُّ هو: الكلامُ المنسُوبُ إِلَى اللهِ، نَسَبَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى اللهِ، ويقالُ لَهُ: حديثٌ قدسِيٌّ، يعنِي حديثٌ عَنِ اللهِ جَلَّ وَعَلَا ويُعتبَرُ مِنْ كلامِ اللهِ لفظُهُ ومعناهُ، كمَا هُوَ مَذْهَبُ الجمهور.

ولكنْ ليسَ لَهُ أحكَامُ القرآنِ، فلَا يُقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ، وليسَ بِمُعْجِزٍ، ولا يُتَعَبَّدُ بتِلَاوَتِهِ.

٣٣

الحديثُ الصحيحُ هُوَ مَا اتَّصَلَ سنَدُهُ بنَقْلِ العَدْلِ تَامِّ الضبطِ مِنْ غيرِ شُذُوذٍ ولَا عِلَّةٍ.

٣٤

الحديثُ الحَسَـنُ هُوَ مَا اتصَلَ سـنَدُهُ بنقْلِ العدلِ خفيفِ الضبْطِ مِنْ غيرِ شُذُوذٍ ولَا عِلَّةٍ.

٣٥

الحديـثُ الضعِيـفُ هُوَ الـذِي فَقَدَ أحَدَ شـروطِ الحَدِيثِ الصحيحِ والحَسَـنِ، وَمِنْ أمْثِلَتِهِ، أنْ يكونَ فِي سنَدِهِ انقِطَاعٌ، أَوْ راوٍ ضعيفِ الحِفْظ.

٣٦

الحديـثُ المَوضُـوعُ هُوَ المكـذُوبُ علَـى النبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٣٧

عَجَزَ بعضُ المبْتَدِعَةِ مِنَ النيلِ مِنَ القُرْآنِ فاستَخْدَمُوا وَضْعَ الأحادِيثِ لنَشْرِ بِدَعِهِمْ، وَمِنْ ضِمْنِ أهدَافِهِمْ:

١. **الانتِصَارُ لِبدَعِهِمْ.**

٢. **الثناءُ علَى أئِمَّةِ البِدَعِ.**

٣. **ذمُّ الطوائِفِ التي تعارضُهُمْ**، فمثَلاً: عِنْدَ الرَّافِضَةِ، حديثُ «عليٌّ خيرُ البَشَرِ وَمَنْ أبَى فَقَدْ كَفَر».

٣٨

مِنَ المُؤْسِفِ وجودُ أحاديثَ موضُوعَةٍ علَى النَبِيِّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنَّ مِنَ العجيبِ أَنَّ النبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قدْ أخْبَرَ بهؤلاءِ النَّاسِ الذينَ يَضَعُونَ تِلْكَ الأحادِيثَ، حيثُ قالَ: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ، يَأْتُونَكُمْ مِنَ الْأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ، وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ، لَا يُضِلُّونَكُمْ، وَلَا يَفْتِنُونَكُمْ».

رواه أحمد وصححه الحاكم.

وأمَّا أسبابُ وضعِ الحديثِ فمِنْهَا:

١. الجهْلُ بالدينِ مَعَ الرَّغْبَةِ فِي الخَيْرِ، فيخْتَرِعُ حديثًا ليُرَغِّبَ الناسَ فِي العَمَلِ الصَّالِحِ.

٢. التعَصُّبُ للأئِمَّةِ فِي بعضِ أزمِنَةِ التَاريخ.

٣. الزنَادِقَـةُ وأهلُ الضـلالِ الذينَ يريـدُونَ الطعْنَ فِي الديـنِ بروَايَةِ أحاديثَ مكذُوبَـةٍ فيهَا بَعْضُ التنَاقُضِ أوِ القَدْحُ فِي شعَائِرِ الدينِ.

ولكـنَّ العُلَمـاءَ علَى مـرِّ الزَّمَـنِ تصـدَّوْا لهؤلاءِ الكذابيـنَ وتكلَّمُـوا فيهِـمْ وحـذَّروا منهُـمْ وصنَّفُوا الكُتُـبَ فِي بيـانِ الأحَادِيثِ الموضُوعَـةِ، حتى قالَ الدارقُطْنِـيُّ: يَا أهلَ بَغْدَادَ، لَا تظنُّوا أَنَّ أحداً يقدرُ أنْ يكذِبَ علَى رسولِ اللهِ ﷺ وأنَا حيٌّ.

قيلَ لابْنِ المُبَـارَكِ: هذهِ الأحاديـثُ الموضُوعَةُ؟ فقَـالَ: تعيشُ لَهَـا الجهَابِـذَةُ وقَـرَأَ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [سورة الحجر: آية ٩].

٣٩

قالَ الشَّـعْبِيُّ: مَا كُذِبَ علَى أحدٍ مِنْ هذهِ الأمَّةِ مَا كُذِبَ علَى عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

قلـتُ: وهذَا مِنْ مصَائِبِ الرَّافِضَـةِ الذينَ غَلَوْا في عَلِيٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ حتَّى كَذَبُوا عليه في عشَراتِ الأحَادِيثِ.

٤٠

الأصْلُ أنَّ الحديثَ الصحِيحَ هُوَ الذِي يُحْتَجُّ بِهِ فِي العَقِيدَةِ والأحكَامِ وسَائِرِ أمورِ الشرِيعَةِ، وأمَّا الحَدِيثُ الضَّعِيـفُ فَلَا يُحْتَـجُّ بهِ أبداً فِي العَقَائِـدِ والأحكَامِ، وهنَـاكَ رَأْيٌ لبعْـضِ العلمَـاءِ فِي جَوَازِ الاسـتدلالِ بالحَدِيـثِ الضعيفِ فِـي الترغِيـبِ والترْهيبِ فَقط،

وَقَدْ وَضَعُوا بعضَ الشروطِ لذَلِكَ، وَمِنْهَا:

١. أنْ يكونَ الضَّعْفُ غَيرَ شديدٍ، فلَا يكونُ الحَدِيثُ مَكْذُوبـًا.

٢. أنْ يندَرِجَ ذلكَ الحَديثُ تحتَ أصلٍ مِنْ أصُولِ الشَّرِيعَةِ.

٣. ألَّا يعتَقِدَ أَنَّ الرسولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَهُ.

﴿ ٤١ ﴾

يجِبُ عَلَى المُسْلِمِ أَنْ يعتَنِيَ بالأَحَادِيثِ الصحيحَةِ، فَإِنَّ فيهَا كفَايَةً عَنِ الأَحَادِيثِ الضعيفَةِ.

٤٢

استخْدَمَ المبتَدِعَةُ أسلوبَ التجريحِ للصحَابَةِ والعُلَمَاءِ ورواةِ الأحَادِيثِ، ولِهَذا قيلَ: علَامَةُ أهلِ البِدَعِ الوقيعَةُ فِي أهلِ الأثَرِ، وانْظُرْ للخَوارِجِ كيفَ كفَّرُوا عليًّا وَمَنْ معَهُ، وانظر للروَافِضِ كيفَ كفَّرُوا الصحَابَةَ إلا آلَ البيْتِ وآخرِين.

٤٣

أجمَعَتِ الأُمَّةُ علَى عدَالَةِ الصحَابَةِ، وأَنَّ مَنْ طَعَنَ فيهِمْ فهُوَ علَى خَطَرٍ شديدٍ، بلْ قالَ أبو زَرْعَةَ: إذَا رأيتَ الرَّجُلَ يَنتَقِصُ أحداً مِنْ أصحَابِ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاعْلَمْ أَنَّهُ زِنْدِيق.

وللأسَـفِ فإنَّ هنَـاكَ مَنْ يَقَـعُ فيهِـمْ، وخاصَّةً مَنْ يتَحَدَّثُـونَ فِي بَعْـضِ التغريدَاتِ والمَقاطِـعِ، والذينَ يطعنُـونَ فيهِـمْ يريـدُونَ الطَّعْـنَ فِـي الديـنِ، لأنَّ الصَحَابَةَ هُـمُ الذينَ نَقَلُوا لنَا الحدِيـثَ النَبَوِيَّ، فإذَا كانَ الصحَابَةُ ليسُـوا بِثِقَاتٍ فكيفَ سَـنَقْبَلُ روايتَهُمْ لتِلْكَ الأحَادِيث؟

﴿ ٤٤ ﴾

مِنْ أقسَامِ الحَدِيثِ:

١. **المرفُـوعُ** وهُوَ مَا أضيفَ للنبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قولٍ أو فِعْلٍ.

٢. **الموقُـوفُ** وهُوَ مَا أضِيـفَ للصَحَابِيِّ مِنْ قولٍ أَوْ فِعْل.

٣. **المَقْطُـوعُ** وَهُوَ مَا أُضِيفَ للتَّابِعِـيِّ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ.

تنبيه: المقْطُوعُ يختلِفُ عـنِ المنْقَطِعِ، فالمُنْقَطِعُ نـوعٌ مِنَ الأَحَادِيثِ الضعيفَةِ، لأَنَّـهُ يَدُلُّ علَى انْقِطَاعٍ فِي سَـنَدِ الحدِيثِ بينَ رُوَاتِهِ، وَأَمَّـا المقطوعُ فهُوَ مَا جَاءَ عَنِ التابِعِيِّ مِنْ قولٍ أَوْ فِعْل.

فكـنْ منْتَبِهـًا فِـي قراءَتِكَ أَوْ سـمَاعِكَ للحَدِيثِ، لتَعْرِفَ هَلْ هُوَ مرفوعٌ أو مَوْقوفٌ أَوْ مقطُوع.

فائدة: الحديثُ الموقُوفُ والمقْطُوعُ، يوجَدُ غالِبـًا فِي مصنَّفِ ابْنِ أبي شيبَةَ ومصنَّفِ عبْدِ الرزَّاقِ وتفسيرِ ابْنِ جريرٍ وابْنِ أَبِي حَاتِمٍ وابنِ المُنْذِرِ وغيرِهِمْ.

٤٥

مِنْ علامَاتِ الحديثِ المَرْفُوعِ للنَبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

١. **أنْ يقولَ الصحَابِيُّ**: مِنَ السُنَّةِ كذا.

٢. **أو يقولَ**: كنَّا نفعَلُ كذَا فِي زَمَنِ النبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٣. **أو يقولَ**: كنَّا نُؤمَرُ بكَذَا، أوْ أُمِرْنا أو نُهِينا، لأنَّ الآمِرَ والناهِيَ فِي ذلِكَ الزمَنِ هو النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٤٦

فِي بعضِ سِيَرِ العُلَمَاءِ تَقْرَأُ أَنَّ فلانًا يحْفظُ مائة ألْفَ حديثٍ أَوْ أكثـرَ، فهَلْ معنَى ذَلِـكَ أَنَّ عدَدَ الأحادِيثِ مائةُ ألفِ حديثٍ؟

الجَـوابُ: لَا، وإنَّمَا يقْصِدُ العُلَمـاءُ بهَذِهِ الأعدَادِ مجموعَ الروَايَاتِ التِي يحفَظُهَا ذلكَ الإمَامُ، ويدخُلُ في ذلـكَ ما جَـاءَ عـنِ النبـيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والصحابةِ والتابعِيـنَ، ثُـمَّ ليُعْلَمْ أنَّ تلكَ الأحادِيـثَ تُحفَظُ مِنْ عدةِ طرُقٍ وأسانِيدَ، ولهَذَا قَدْ يكونُ للحديثِ الواحِدِ ١٠٠ طريـقٍ، ويكـونُ ذلـكَ الإمَامُ يحفَـظُ كلَّ تلكَ الطُرق لذلك الحديث.

وهؤلاءِ العلمَـاءُ كانُوا متفرِّغِيـنَ للحفظِ فِي أكثرِ وقتِهِـمْ، وليسُـوا مثلنَا ربَّمَـا لانقرَأُ في مسـائِلِ العلمِ نصـفَ سـاعَةٍ يوميـًا، ومَـنْ كانَ يقضـي نحْـوَ ١٠ ساعاتٍ يوميـًا ويلتقي بعشرَاتِ الشيوخِ فَلَا نتعجَّبُ مِنْ حفظِهِمْ وهمَّتِهِمْ فِي طلبِ العِلْمِ.

﴿ ٤٧ ﴾

هناكَ كتبٌ اعتنَتْ بالأحَاديثِ الصحيحَةِ كالبُخَارِيِّ ومسـلِم، ولكِنْ هلْ يعنِي ذلكَ أَنَّ غيرَهَا مِنَ الكُتُبِ لا تُوجَدُ فيهَا أحادِيثُ صحيحَةٌ؟

الجـوابُ: لَا، ولَكِـنَّ هـؤلاءِ العلمَـاءَ وضَعُـوا شروطًـا دقيقَةً فِي الرواةِ الذِينَ يختَارونَهُمْ في كُتُبِهِم، ولهَذا كانَـتِ الأحادِيثُ فيهَا مِنْ أصـحِّ الأحادِيثِ،

ولكنْ توجَـدُ أحادِيثُ صحيحَةٌ كثيـرَةٌ عنْدَ غيرِهِمْ، بـل قالَ البُخَـارِيُّ: مَا أدْخَلْتُ فِـي كتابِي الجَامِعِ إلا مَـا صَحَّ وتركتُ مِنَ الصحِيـحِ حتَّى لا يطُول. وقالَ مسـلِم: ليسَ كلُّ شـيءٍ عندي صحيحٌ وضعْتُهُ ههُنَا - يعنِـي فِي كتَابِـهِ الصحيحِ - إنَّمَـا وَضَعْتُ ههنَا مَا أجمَعُوا عليْهِ.

٤٨

مِنَ العُلُومِ التِي خَدَمَـتِ الحديثَ، علمُ «مصطَلَحِ الحديـثِ» ويعتنِـي بدرَاسَـةِ أحـوال السـند والمتن مِـنْ حيثُ القبولِ والرَّدِّ، وفيهِ عـدَّةُ مؤلَّفَاتٍ، وفائِدَةُ هذا العِلْـمِ هُوَ حمَايَةُ الشـريعَةِ مِـنَ الأحادِيثِ التِي لَا تصِحُّ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٤٩

مِنْ مزايا هذه الشريعَةِ وجودُ علْمِ مصطَلَحِ الحديثِ وَهُوَ خاصٌّ بهذِهِ الأُمَّةِ، فلا يوجَدُ هذَا عِنْدَ أيِّ دينٍ أو مَذْهَبٍ آخرَ كاليهودِيَّةِ أَوِ النصرانِيَّةِ وغيرِها.

٥٠

في علْمِ الحَدِيثِ لابُدَّ أنْ تعرِفَ الفرقَ بينَ مصطلَحِ «أخْرَجَهُ» و«أوْرَدَهُ أو ذَكَرَهُ»، فكلمَةُ «أخرجَهُ» تعنِي أَنَّ هنَاكَ عالِمًا روى الحديثَ بسنَدِهِ إلَى النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مثلَ البخارِيِّ ومسلمٍ وغيرهُمْ، فهنَا تقُولُ أخرَجَهُ البُخَارِي.

وأمَّا إذا كانَ الكتَابُ ليسَ فيهِ أسانِيدُ وإنَّمَا أحادِيثُ فقط، فهنَا تقُـولُ «أورَدَهُ أو ذَكَرَهُ» مثلَ كتابِ رياضِ الصالحين للنوَوِيِّ، فالإمَامُ النوويُّ لمْ يروِ الأحادِيثَ بالسَّنَدِ وإنَّمَا ذَكَرَ الحديثَ فَقَطْ بروَايَةِ الصحَابِيِّ.

٥١

المؤلفَاتُ في علمِ الحَدِيثِ متنوِّعَةٌ، ومنْهَا:

١. كتبٌ تعتَنِي بالحَدِيثِ الصحِيحِ، مثلَ البخَارِيِّ ومسلِم.

٢. كتـبٌ تجمَعُ أحادِيثَ كلِّ صحَابِـيٍّ على حِدَةٍ، مثلَ المسانِيدِ، وَمِنْ أشهَرِهَا مسنَدُ أحمَدَ، فقَدْ رَتَّبَهُ علَى أحادِيثِ الصَّحَابَةِ.

٣. كتُبٌ تجمَعُ أحادِيثَ عامَّةً في أبوابِ الشريعَةِ مثلَ كُتُبِ السنَنِ الأربَعَةِ أبي داودَ والترمِذِيِّ والنَّسَائِي وابْنِ ماجَه، ويدخُلُ فيهَا الصحِيحُ والحَسَنُ والضعِيفُ.

٤. كتُبٌ تعتَنِي بمَا جَاءَ عَنِ الصحَابَةِ مِنْ أقوَالٍ وأفعَالٍ مِثْلَ كتبِ المُصَنَّفَاتِ، كمُصنَّفِ عبدِالرزَّاقِ.

٥٢

لماذَا تُوجَدُ أحاديثُ ضعيفَةٌ فِي كُتُبِ بعض العُلَمَاءِ كالترمِذِي وغيرِهِ؟

الجوابُ:

١. **لأنَّ المؤَلِّـف يـروي الحديـثَ بالسَّـنَدِ لتعرِفَ الروَاةَ بنفسِكَ**، ويرَى أنَّهُ بذلِكَ بريءٌ مِنْ روَايَةِ الضعِيفِ.

٢. **لأنَّـه قدْ لا يكُونُ الحديثُ ضعيفًـا عندَهُ**، فربَّمَا يرَى أنَّهُ يتقَوَّى بغيرِهِ، وقَدْ يرويهِ ثُمَّ يبَيِّنُ ضَعْفَهُ للتحذِيرِ منْه.

٥٣

في كلِّ فترَةٍ نسمَعُ مَنْ يأتي بشبهَاتٍ تطعَنُ فِي السُنَّةِ النبويَّةِ، أَوْ فِي علَمَاءِ الحديثِ كالبُخَارِيِّ وغيرِهِ، وكلُّ ذلِكَ يستوجِبُ منَّا الدفَاعَ عَنِ السُنَّةِ وعلمَائِها، وذلِكَ مِنْ خلالِ طَلَبِ العلمِ، وفهْمِ الشبهَاتِ والجوابِ عنْهَا.

٥٤

ممـا يعِينُ علَى فهـمِ الحديثِ معرِفَةُ سـبَبِ ورودِ الحَدِيثِ، وقدْ كَتَبَ فيهِ العلمَاءُ مؤَلَّفَات.

٥٥

أكثـرُ الصحَابَـةِ رواية للحدِيـثِ، أبو هريـرَةَ، ثمَّ عبـدُاللهِ بْنُ عمرَ ثمَّ أنسُ بنُ مالِكٍ، ثمَّ ابنُ عبَّاسٍ، ثم عائِشَـةُ، ثمَّ جابِرُ بنُ عبدِ اللهِ، ثمَّ أبو سعيدٍ الخُدْرِي، رضيَ اللهُ عنهُمْ أجمَعِين.

٥٦

بعـضُ الأحَادِيثِ يكـونُ في ظاهِرِهَا تعـارُضٌ مَعَ أحادِيثَ أخرَى، فَمَاذَا تَفْعَلُ؟

الجوابُ: هـذا يُسـمَّى بمُختَلَفِ الحديـثِ، وهُوَ مِـنْ علومِ الحَدِيـثِ، واعتَنَى العُلَمـاءُ بالتأليفِ فيهِ،

ويجمَعُونَ فيهِ الأحادِيثَ التِي قَدْ يفهَمُ القارِئُ أنَّهَا تتعَارَضُ، والصَّوَابُ أنَّهُ لا تعارُضَ بينَهَا، ولكِنَّ الأفهَامَ تختَلِفُ، فيقُومُ المؤلِّفُ بالجَمْعِ بينَ تِلْكَ الأحَادِيثِ.

٥٧

مِنْ عُلُومِ الحَدِيثِ ما يُسَمَّى «غريبُ الحَدِيثِ»

ويعتَنِي بالكلِمَاتِ الغريبَةِ التِي تكونُ فِي الحَدِيثِ، فيأتِي المُؤَلِّفُ فيجْمَعُ تلكَ الكلماتِ الغريبَةَ ويبيِّنُ معْنَاهَا.

٥٨

لمـاذَا لَمْ تكْثُرِ الروَايَةُ عَنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ كأبِي بكرٍ مثْلَما كثُرَتْ عَنْ غيرِهِمْ كأبِي هريرَةَ وابْنِ عُمَر؟

الجـوابُ: إنَّمَـا قلَّـتِ الروايةُ عَـنِ كِبـارِ صحابَةِ رسـولِ اللهِ لأنهُمْ ماتُـوا قبلَ أنْ يحتَاجَ النَّـاسُ إليهِمْ، وإنَّمَـا كثُـرَتْ عَنْ عُمَرَ بْـنِ الخطَّابِ وعلـيِّ بنِ أبِي طالِبٍ لأنهمَا وَلِيَا فُسئِلا وقضَيَا بينَ النَّاسِ.

وأمَّا بقيَّةُ الصحَّابَةِ كجَابِرِ بْنِ عبدِ اللهِ وأبِي سـعِيدٍ الخُـدْرِيِّ وأبِي هريـرَةَ وعبدِ اللهِ بنِ عمـرَ، وعبدِ اللهِ بْنِ عمـرو، وعبدِ اللهِ بنِ عبَّـاسٍ ونُظَرَائِهِمْ، فقدْ بَقُوا وطالَـتْ أعمَارُهُـمْ، فاحتَـاجَ النَّاسُ إليهِـمْ وأخَذُوا عنْهُمُ الحَدِيثَ، ولِهَذَا كَثُرَتْ أحَادِيثُهُمْ.

٥٩

مِـنَ المُهِمَّـاتِ فِـي عِلْمِ الحَدِيـثِ أَنْ تَقْرَأَ شـرْحَ الحديثِ لتعرِفَ معنَاهُ وَمَا يتضَّمَنَهُ مِنْ فوَائِدَ وأحكَامٍ، أو تَسْأَلَ أَهْلَ العِلْمِ عنْ مَعْنَاه.

وإنَّ مِـنَ الخَطَأِ أنْ تفْهَمَ الحديثَ حَسْـبَ ثقافَتِكَ الظَّاهِرَةِ فقط، وَمِنَ الأمثِلَةِ: حديثُ «**مَنْ غَشَّـنَا فَلَيْسَ مِنَّا**» رواهُ مسْلِم، فتَجِدُ كَلِمَةَ «**ليسَ مِنَّا**» التِي قَدْ تَظُنُّ أَنَّ معنَاهَـا لَيْـسَ بمسْـلِمٍ، والصَّـوَابُ أَنَّ معنَاهَا أي ليسَ عَلَى المنْهَجِ النَّبَوِيِّ.

٦٠

ممَّـا يعينُـكَ عَلَى فَهْـمِ الحَدِيـثِ، الاسـتِفَادَةُ مِنَ التطبيقَاتِ الموجُودَةِ علَى الأجهِزَةِ الذكيَّةِ، فاحرِصْ عليهَـا، واجْعَلْ لهَا جُزْءًا مـن وقْتِكَ، واحرِصْ عَلَى الموثُوقِ منْهَا الذي أثْنَى علَيْهِ العُلَمَاء.

٦١

مِنَ المُهِـمِّ أنْ تَقْرَأَ الحديثَ بطريقَةٍ صحيحَةٍ حتَّى لَا تَقَعَ فِي الخَطَأ، ويفيدُكَ فِي ذلكَ أَنْ تقْرَأَهُ بالتشكيلِ كَمَا فِـي بَعْضِ الكُتُـبِ والمَوَاقِـعِ والتطبيقَـاتِ، أَوْ تقْرَأَهُ علَى شيخٍ مُتْقِنٍ، لأنَّنَا وجدْنَا أَنَّ بَعْضَ طبعَاتِ

الكُتُـبِ يَقَعُ فيهَا الخَطَأُ فِي الحديـثِ فيُقْرَأُ على غيرِ الصَّوَابِ، وكذلكَ فِي بعـضِ المَوَاقِعِ، وَلِأَنَّ الخَطَأَ قَـدْ يُغَيِّـرُ المَعْنَـى تمَامـًا، كَمَا فِـي حديـثِ «الحَبَّةُ السَّـوْداءُ شِـفَاءٌ مِنْ كُلِّ داءٍ» وجدْنَا أنَّ بعضَ الكُتُبِ فيهَا «الحَيَّةُ» باليَاءِ، فانْظُرْ كَيْفَ اختَلَفَ المَعْنَى.

٦٢

شُهْرَةُ الحَدِيثِ ليسَتْ بالضرورَةِ دليلاً عَلَى صحَّتِهِ،

ولِهَذَا كتَبَ العلماءُ في الأحاديثِ المُشْتَهِرَةِ مع أنهَّا لَا تصِحُّ، وَمِنْ ذَلِكَ كتابُ «المَقَاصِدُ الحَسَـنَةُ» للإِمَامِ السَّخَاوِيّ.

٦٣

يجوزُ أَنْ تَذْكُرَ الحديثَ بالمَعْنَى، ولكِنِ احرِصْ ألَّا تَخْرُجَ عنْ مقصُودِ الحَدِيثِ، فَتَقَعَ فِي الكَذِبِ عِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٦٤

مِنَ الجميلِ أَنْ تُرَبِّيَ أولادَكَ مِنْ خِلَالِ تعليمِهِمُ الأَحَادِيثِ النبوِيَّةِ، فتَذْكُرَ لَهُمْ بعضَهَا وتشرَحَهَا لَهُمْ بأسلُوبٍ يناسِبُهُمْ.

٦٥

خطيبُ الجُمُعَةِ لابُدَّ أَنْ تتضَمَّنَ خُطْبَتُهُ بعضَ الأحادِيثِ التي تناسِبُ المَوْضُوعَ، وهُنَا مسَائِلُ:

١. احرِصْ علَى العِنَايَةِ بالصحِيحِ مِنْهَا.

٢. الإكثَارُ مِنَ الأحَادِيثِ لَا يُنَاسِبُ المُقَامَ، فيكفِيكَ أَنْ تَذْكُرَ ثلاثَةَ أحادِيثَ مختصَرَةٍ تتعَلَّقُ بالمَوْضُوعِ، مَعَ التعْلِيقِ علَيْهَا بأسلُوبٍ قَرِيبٍ لعَامَّةِ النَّاسِ.

٣. لا تتَوَسَّعْ فِي تخْرِيجِ الحدِيثِ وكأَنَّكَ فِي بَحْثٍ عِلْمِي، بَلِ اذْكُرْ مَنْ رَوَاهُ فَقَطْ، مثلاً: رواهُ البُخَارِيُّ، أو رَوَاهُ أبو داودَ بسنَدٍ صَحِيحٍ،

بـدونِ أَيِّ زيـادَاتٍ مُرَاعَاةً للحُضُـورِ الذينَ لَا تُهِمُّهُمْ تلكَ التَّفَاصِيل.

٦٦

احرِصْ علَـى التَّثَبُّتِ مِنَ الأَحَادِيثِ التِي تقرَأُهَا أَوْ تسـمَعُهَا، حتَّـى لَا يعْلَقَ فِي ذهنِكَ حديـثٌ لَا يَصِحُّ عَـنِ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهنَاكَ عدَّةُ كتُبٍ يمكِنُكَ مِنْ خِلَالِهَا التَّأَكُّدُ مِنْ صحَّةِ الحَدِيثِ، ومنْهَا كُتُبُ الإِمَامِ الأَلبَانِيِّ رحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وهناكَ عِدَّةُ تطبيقَاتٍ علَى الأَجْهِزَةِ الذكيَّةِ يمكنُكَ الاستِفَادَةُ منْهَا.

٦٧

الكثيـرُ مِنَ النَّاسِ عندَهـم اهتمَامٌ بالقُـرْآنِ حفْظًا وقِرَاءَةً وتدبراً، وهنَاكَ حلقَاتٌ ودوراتٌ تعتَنِي بذَلِكَ، وكُلُّ ذَلِـكَ مِنَ الخَيْرِ بلَا شَـكٍّ، ولكِنَّـكَ تُلَاحِظُ أَنَّ هُنـاكَ تقصِيراً فِـي قراءَةِ كُتُبِ الحَدِيـثِ أو حفْظِهِ أَوِ الحِـرْصِ عَلَى معرِفَةِ معَانِيـهِ، وأعتَقِدُ أَنَّ الجَمْعَ بينَ القـرْآنِ والحَديـثِ مُمْكِـنٌ حينَمَـا نُخَصِّـصُ بعضَ الوقْتِ لقِرَاءَةِ الحدِيثِ أَوْ سَمَاعِهِ.

٦٨

إذَا كُنْتَ تُحِبُّ القراءَةَ، فاعْتَنِ بقراءَةِ كُتُبِ الحَدِيثِ، واحرِصْ عَلَى الصَّحِيحِ والمُخْتَصَرِ واليسيرِ فِي الفَهْمِ، وحبَّذا أَنْ يكونَ لهَذَا الكتَابِ شَرْحٌ يبيِّنُ المقصُودَ مِنْهَا، مِثَال «شَرْحُ الأربعِينَ النوويَّةِ للشيخِ ابْنِ عثيمِينَ» رحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

٦٩

احذَرْ مِنَ الاستِهْزَاءِ بالحَدِيثِ النَبَوِيِّ، لأَنَّ هذَا مِنْ نَواقِضِ الإسلامِ، قالَ تعالَى فِي شأنِ المستهزِئينَ ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [سورة التوبة: الآيات ٦٥-٦٦].

﴿ ٧٠ ﴾

في الأزمِنَـةِ المتَأَخِّـرَةِ ظهَرَ قومٌ يسَـمُّونَ أنفسَـهُمْ **بالعقْلانِيِّيـنَ**، وهـمْ مَـنْ يتعَامَلـونَ بالعَقْـلِ في تَلَقِّي الشريعَةِ، ويحْكُمُونَ عليهَا مِنْ خِلَالِ عقولِهم فقط، ولَهُـمْ أسـالِيبُ فِـي التَّعَامُلِ مـعَ الحَدِيـثِ النَّبَوِيِّ، ومِنْهَا:

١. تقديمُ العَقْلِ عَلَى النَّقْلِ.

٢. التَّعَامُلُ مَعَ النصوصِ الشرعِيَّةِ بالهَوَى.

٣. الاستدلالُ بالأَحَادِيثِ الضعيفَةِ والموضُوعَةِ.

٤. التشـكِيكُ في الأَحادِيثِ الصحيحَـةِ كالبُخَارِيِّ ومُسْلِم.

٥. عدَمُ الاحتِجَاجِ بِخَبَرِ الآحَادِ.

٦. التشكيكُ فِي عَدَالَةِ الصَّحَابَةِ. يقولُ أحَدُ العقْلانيينَ: نَحْنُ فِي مُواجَهَةِ خَطَرِ السلفِيَّةِ النُّصُوصِيَّةِ.

ولهَذَا يَجبُ الحَذَرُ مِنْ هؤلاءِ، والتَّحْذِيرُ مِنْهُمْ، حتَّى لا يُؤَثِّرُوا عَلَى المجتَمَعِ بتِلْكَ الشُبُهَاتِ المتَعَلِّقَةِ بالحديثِ النَّبويِّ.

٧١

لازَالَ الحَدِيثُ النبوِيُّ بحاجَةٍ إلَى التَّأليفِ والتقْرِيبِ والبيانِ والتعلِيقِ، ولكنْ لابُدَّ مِنَ الاستشَارَةِ قبلَ القِيَامِ بِأَيِّ مشروعٍ فِي ذَلِكَ، مَعَ محاوَلَةِ معرفَةِ مَا يحتَاجُهُ الناسُ مِنْ عَنَاوِينَ وأفكارٍ جديدَةٍ في التأليفِ حتَّى تَتِمَّ الاستِفَادَةُ مِنْهُ بشكْلٍ جَيِّد.

٧٢

بعضُ أئمَّةِ المسَاجِدِ يقرؤُونَ أحَادِيثَ عَلَى جمَاعَةِ المسْجِدِ بعْدَ الصَّلَاةِ، وخاصَّةً صَلاةَ العَصْرِ، وعندِي بَعْضُ الهَمَسَاتِ:

١. **اعتَنِ بالأحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ.**

٢. **لا تُكْثِرْ مِنْ قراءَةِ الأحاديثِ**، فيكفيكَ ثلاثَةُ أحَادِيثَ حتَّى يضبِطَهَا النَّاسُ ويفهموهَا جيداً.

٣. **لابُدَّ مِنَ التَّعْلِيقِ عليهَا بأسْلوبٍ يُناسِبُ أفْهَامَ العَامَّةِ.**

٤. **إذا لـمْ تَقْدِرْ عَلَى التعلِيقِ فاقْـرَأْ مِنَ الكُتُبِ التِي تعتَنِي بالحَدِيثِ مَعَ بيَانِ فوائِدِهِ**، والمكتبَاتُ فيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

تمَّ الكِتَابُ بِحَمْدِ اللهِ تَعَالَى

نسـأَلُ اللهَ أَنْ يجْعَلَنَا مِمَّنْ تَعَلَّمَ حدِيثَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وَسَلَّمَ وعمِلَ بِهِ وَدَعَا إِلَيه.

❋❋❋

من أراد المزيد من المقالات والبحوث والكتب
فسوف تجد كل ذلك وأكثر في موقعي على الإنترنت
www.s-alamri.com